قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

مقاولة الصيد السياحي في الجزائر "بين الواقع والرهانات"

Tourist fishing entrepreneurship in Algeria "Between reality and challenges

هاجر بوزيان الرحماني [1] ، *
[1] جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، طريق بلعباس ولاية عين تموشنت، مخبر الأسواق التشغيل التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية ، الجزائر.

Key words:

tourist fishing

subcontracting

tourist fishing enterprise small and medium enterprises.

Abstract

The tourist fishing activity is of particular importance in Algeria within the framework of the master plan for the development of tourism Horizons 2025. Due to the rapid growth of tourism and its growing importance, the tourist fishing activity has emerged as one of the development tools for wealth management. Therefore, the aim of this study is to identify the term tourist fishing, and to highlight the concept of each of the contracts, the tourist fishing enterprise and its impact on economic diversity, and how the contractor contributes to support this activity in Algeria.This study came to the important conclusion that tourist fishing activity in Algeria is considered as one of the modern activities in Algeria, which would strengthen the economic diversity, the social, cultural and professional role of fishermen and the participation of women and youth, as well as the preservation of marine fish stocks and the preservation of the environment and biodiversity.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :07-01-2022

القبول : 08-05-2022

الكلمات المفتاحية:

الصيد السياحي

المقاولاتية

مقاولة الصيد السياحي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ملخص

يحظى نشاط الصيد السياحي بأهمية خاصة في الجزائر وذلك ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.ونتيجة النمو المتسارع للسياحة، وتزايد أهميتها، برزت مقاولة الصيد السياحي كإحدى الأدوات التنموية الدارة للثروة. وعليه فان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مصطلح الصيد السياحي، وإبراز مفهوم كل من المقاولاتية، مقاولة الصيد السياحي وأثرها على التنوع الاقتصادي وكيف يساهم المقاول في دعم هذا النشاط بالجزائر.وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن نشاط الصيد السياحي في الجزائر يعتبر من الأنشطة الحديثة في الجزائر،والتي من شأنها تعزيز التنوع الاقتصادي و تعزيز الدور المهني و الاجتماعي والثقافي للصيادين وإشراك النساء والشباب من جهة أخرى فضلا عن أنه بهدف إلى الحفاظ على المخزون السمكي البحري والحفاظ على البيئة والتنوع الاقتصادي. ولأن الفجوة واضحة بين ما تضمنه المرسوم التنفيذي 16-203 المؤرخ في 20 شوال لعام 1437 الموافق ل 25 يوليو 2016 وما يعكسه الواقع. أصبح لزاما تظافر كل من وزارة الصيد البحري،السياحة والصناعات التقليدية ووزارة النقل وحتى الغابات.

* Corresponding author at : Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences , ain tmouchent , ALGERIA.
Email : bouzianerahma@gmail.com

1. مقدمة

يعتبر المقاول القائد بوابة العبور نحو احتواء أي تغيير يطرأ على المنظمة ،كونه يتمتع بمجموعة خصائص تؤهله لإحداث تغيير خاص به من جهة وتبني إدارة تغيير من جهة أخرى. ولعل ابرز هذه السمات نذكر:المرونة، التجديد والتجدد، نزعة التغيير، الابتكار و الإبداع.

وفي هذا الإطار تعتبر السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية في العالم المعاصر، كما تعد محركا قويا للتنمية الاقتصادية، لما يمكن أن تدره من مداخيل وما توفره من مناصب شغل، بحيث تشكل حاليا محط اهتمام المستثمرين والمقاولين في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لإدراك هذه الأخيرة أهمية قطاع السياحة في تحقيق تطلعاتها التنموية.

كما أن هناك اتجاه عالمي نحو أنواع جديدة من السياحة، وذلك بإشراك قطاع آخر وهو قطاع الصيد البحري. بحيث يعتبر هدا الأخير أحد البدائل المطروحة للتنمية الاقتصادية بالنظر لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال. وفي هذا الصدد يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: كيف يساهم النشاط المقاولاتي في دعم نمو الصيد السياحي بالجزائر؟

ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية جملة الأسئلة الفرعية التالية:

. ما هو المقصود بالمقاولاتية و مقاولة الصيد السياحي.

. ما هو واقع نشاط مقاولة الصيد السياحي في الجزائر.

. ما هو اثر نشاط الصيد السياحي، على قطاعي السياحة والصيد البحري في الجزائر.

فرضية الدراسة

من اجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث نفترض من البداية ما يلي:

مقاولة الصيد السياحي،هي نشاط يرتبط بالصيد البحري، وفي نفس الوقت هو نشاط سياحي استكشافي لمهنة الصيد وتربية المائيات.

أهداف الدراسة

. التعرف على مصطلح المقاولاتية، ومقاولة الصيد السياحي.

. التعرف على واقع نشاط مقاولة الصيد السياحي في الجزائر، ومدى جاهزية القطاعات الاقتصادية لدعم هذا النشاط.

. التعرف على اثر نشاط الصيد السياحي على قطاعي السياحة الصيد البحري في الجزائر.

المنهج وأدوات البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث، والإجابة على إشكاليه والإلمام بكل جوانبه، فقد تم الاعتماد على الكتب والمجلات والدراسات والملتقيات ذات الصلة بموضوع البحث من أجل توضيح مختلف المفاهيم، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل المعطيات التي تتوفر في إطار بحثنا، أما فيما يخص حالة الجزائر فقد اعتمدنا على مختلف القوانين والمراسيم التنفيذية ذات العلاقة بالصيد السياحي في الجزائر،كما تم تدعيم ذلك ببعض البيانات الرقمية الصادرة عن الجهات الرسمية.

تقسيم البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية التالية:

- الإطار النظري للمقاولاتية ومقاولة الصيد السياحي .
- الشكل المؤسساتي لنشاط الصيد السياحي بالجزائر.
- جاهزية قطاعات الدولة لدعم نمو الصيد السياحي بالجزائر.

2. الإطار النظري للمقاولاتية ومقاولة الصيد السياحي

المقاولة عموما لقيت رواجا كبيرا في الآونة الأخيرة و توجد عدة مقاربات التي تناولت مفهومها و سوف نحاول من حلال هذا المحور تقريب مفهوم المقاولة، مقاولة الصيد البحري وتحديد الفروق بينها وبين مختلف المصطلحات المتداولة الأخرى.

2. 1. المرجعية النظرية للمقاولاتية

نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في حالات مختلفة، ولأنها أصبحت مجالا للبحث، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها، فهناك عدة مقاربات ناقشت المفهوم، وهي ذات وجهات نظر مختلفة. وسنركز على تعريف المقاولاتية استنادا إلى ثلاثة مدارس رئيسية.

- **التعريف على أساس الفرص واستغلالها**: يعرفShane and Venkataraman المقاولاتية على أنها "عملية اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة، أو عمليات إنتاجية، أو استراتيجيات، أو أشكال تنظيمية، أو أسواق جديدة للمنتجات، أو مدخلات لم تكن موجودة ".

- **التعريف على أساس إنشاء مؤسسات جديدة**: يترأس هذا الاتجاه William B. Gartner الذي يعتبر المقاولاتية بأنها "عملية إنشاء مؤسسات جديدة وخروجها إلى حيز الوجود (gedeon, 2010, p. 20) يحدد هذا الاتجاه أربعة متغيرات هي: الفرد، العملية، البيئة و التنظيم .

- **الازدواجية بين الثنائية الفرد القيمة**: يترأس هذا الاتجاه Bruyat وتتمحور المقاولاتية حول " دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد وخلق القيمة في ديناميكية من التغيير الإبداعي (Omrane & autres, p. 5) ينطلق النموذج من منظورين، الأول من الفرد ويعتبره الشرط الضروري لخلق

القيمة (JAZIRI, 2009) ، أما المنظور الثاني فيعتبر أن خلق القيمة تؤدي إلى جعل الفرد مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه، وتحتل القيمة مكانة كبيرة في حياته، كما أنها تؤثر عليه وهي قادرة على تغيير صفاته وقيمه ومواقفه".

يمكن من خلال المقاربات الثلاثة تعريف المقاولاتية بأنها تعني عملية الاستحداث أو البدء في إنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة في السوق بهدف تقديم قيمة معينة.

كما تعرف على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحت على حد قول "Marcel Mauss""1923-1924"

ويعرف "Beranger" وآخرون المقاولاتية(Entrepreneuriat) المشتقة من (Entrepreneurship) والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة.

فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين:

ـ **على أساس أنها نشاط**: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

ـ **على أساس أنها تخصص جامعي**: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما "Alain fayol"فقد حددها على أنها " حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

أما بالنسبة للإنجلو ساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور "Howard Stevenson" بجامعة Harvard يوضح بأن: "المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"

إذن فالمقاولاتية هي: "الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من اجل إنشاء ثروة ،من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على ارض الواقع".

وحسب كل من "Julien" و"Marchesney" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة.

2. 2. خصائص المقاولة وتصنيفاتها

قبل تحديد مختلف التصنيفات التي تعرفها المقاولة، يجب قبلا تحديد الخصائص التي تتمتع بها هذه المقاولة باعتبارها عامل أساسي في تحديد الصنف الذي تنتمي إليه أي مقاولة.

2.2. 1: خصائص المقاولة

تملك المقاولاتية أهمية في الأداء الاقتصادي ومن المفيد تحديد العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة و المقاولاتية تخدم مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة، وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاولة من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الآتي:

■ **الإبداع**: يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع. أما المنظمات الصغيرة فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية؛

■ **إمكانية النمو**: المقاولات تملك قدرة قوية وإمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك ترتكز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو؛

■ **الأهداف الإستراتيجية**: إن المشروع المقاولي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية؛ (سعد عبد الرسول، الصناعات الصغيرة كمدخل اتمية المجتمع المحلي، 1998)

■ 2.2. 2: التصنيف القديم للمقاولة

قبل ظهور التصنيفات الحديثة، كانت المقاولات تصنف بشكل بسيط فكانت تشمل:

أ: المقاولات المنتجة

وهي مقاولات تقدم منتجات في نهاية دورتها الإنتاجية، وهي:

ـالمقاولة الصناعية: وهي التي تقتني مواد أولية أو نصف مصنعة وتصنعها فتنتج من خلالها منتجات تامة الصنع، جاهزة للاستهلاك أو الاستعمال في تصنيع منتجات أخرى ويتم بيعها في السوق.

ـمقاولة الصيد البحري: وهي التي تعمل على صيد الأسماك قبل بيعها في السوق للمستهلك.

ـالمقاولة الفلاحية: وهي التي تزاول نشاطها الاقتصادي بالميدان الفلاحي، حيث تنتج منتجات فلاحيه من خضر وفواكه

وحبوب...الخ. (خليل عبد الله، 2000)

ب:المقاولات غير المنتجة

وهي مقاولات لا تقدم شيء ملموس بل غير ملموس وتشمل:

ـالمقاولة التجارية: هي مقاولة متخصصة في شراء وإعادة بيع سلع بشكل مباشر، أي دون اللجوء إلى أي طريقة لتحويلها إلى سلع أخرى جاهزة.

ـالمقاولة الخدماتية : وهي مقاولة تقوم بإنتاج وبيع سلع غير محسوسة (خدمات)

ـمقاولة المهن الحرة: وهي التي تقوم بنشاط مدني مطابق لمهنة حرة مقننة ذات نفع عام كمكاتب الدراسات الحرة ومكاتب الموثقين وعيادات الأطباء...الخ

2.2. 3: التصنيف الحديث للمقاولة

التصنيف الحديث للمقاولة يعتمد على معايير متعددة أهمها المعيار اقتصادي الذي يعتمد على العوامل الاقتصادية.

أ: التصنيف حسب القطاعات الاقتصادية

يعتمد هذا التصنيف على معيار القطاع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مجموعة من المقاولات حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي تزاول فيه أنشطتها، وهذه القطاعات الاقتصادية إجمالا هي كما يلي:

- القطاع الأولي: ويشمل الفلاحة والصيد البحري واستخراج المعادن.
- القطاع الثانوي: ويضم الصناعة والبناء والأشغال العمومية.
- القطاع الثالث: أي قطاع الخدمات (كالنقل والتجارة).

ب: التصنيف حسب فرع النشاط الاقتصادي

زيادة على التصنيف حسب القطاع الاقتصادي، من المفيد الاعتماد على معيار فرع النشاط الاقتصادي المرتبط بالتصنيف القطاعي. فالقطاع الاقتصادي يتكون من مجموعة من المقاولات التي تزاول نفس النشاط الاقتصادي الرئيسي، أما فرع النشاط الاقتصادي فهو يتكون من مجموعة المقاولات التي توفر نفس السلعة أو نفس الخدمة. (خليل عبد الله، 2000)

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين أنواع متعددة داخل قطاع اقتصادي معين، ففي **القطاع الأولي** مثلا، يمكن تصنيف المقاولات إلى مقاولات الحبوب، مقاولات مشتقات الحليب، مقاولات الحوامض، مقاولات صيد الأسماك، مقاولات استخراج المعادن. وكذلك الحال بالنسبة **للقطاع الثانوي**: مقاولات صناعة الأدوية مقاولات النسيج. و**القطاع الثالث**: مقاولات النقل، مقاولات الفنادق، البنوك. (خليل عبد الله، 2000)

ونشير في هدا الصدد أن نشاط وكالات السياحة والأسفار يعتبر ليس مجرد تقديم مجموعة من الخدمات السياحية المتفرقة، بل يقوم بصنع منتوج جديد لم يكن موجودا من قبل و هو الرحلة المنظمة، فمجهوده يظهر من خلال التنسيق المحكم بين مختلف المتعاملين من ناقلين و فنادق و مرشدين لتقديم منتوج موحد و هو رحلة منسقة و كاملة. فالوكيل السياحي يلعب فعلا دور المقاول في تنظيمه لرحلة شاملة ويكون بذلك الأطراف الذين يتعاقد معهم لإتمام الرحلة هم مقاولين فرعيين، فالفندق مقاول فرعي، والناقل و المرشد والمطعم وغيره كذلك مقاولين فرعيين. (مصطفى، 2019، صفحة 255)

3. الشكل المؤسساتي لنشاط الصيد السياحي بالجزائر

بصدور المرسوم التنفيدي 16-203 المؤرخ في 20 شوال لعام 1437 الموافق ل 25 يوليو 2016 ، الذي يدعم نشاط الصيد البحري في الجزائر بنشاط إضافي و هو نشاط سياحة الصيد البحري ،حدد شروط و كيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري و النزهة البحرية .وبذلك يضاف قطاع النقل لنشاط الصيد السياحي.

وانطلاقا من هده التسمية يمكن تمييز تداخل قطاعين هما الصيد والسياحة مما يجعل الصياد محور العملية وقائد مؤسسة النشاط السياحي الصيدي.

وفيما يلي نتعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بمقاولة الصيد السياحي.

1.3 المقاولة السياحية

تعرف المقاولة السياحية على أنها: (ريم لونيسي، طهيرة عواج، 2020، ص:478) " المكان المعد لاستقبال السياح وتقديم المأكولات والمشروبات فيه، وكذلك وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو بحرية أو نهرية أو جوية.

وتعرف أيضا على أنها " المكان الذي يقدم خدمات ومعلومات استشارية وفنية وعمل الترتيبات اللازمة لربط السفر برا بحرا أو جوا إلى أي مكان آخر في العالم، وهده الخدمات والاستشارات تقدم مجانا للمواطنين دون مقابل، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم وعدد الموظفين فيها محدود ويتراوح بين 4 - 12 في المتوسط.

يقسم المقاول في مجال السياحة إلى ثلاث أنواع بناء على التنشئة الاجتماعية و المهنية التي تلقاها إلى:

. مقاول دو معلومات اجتماعية حول السياحة تساعده في نشاطه المقاولاتي، سواء في نشاط مقاولاتي في السياحة أو مدعم له.

. مقاول دو تنشئة اجتماعية و مهنية في السياحة مكتسبة من المعاهد والمدارس الخاصة بالتكوين في السياحة والتي تسمح له بإنشاء مقاولة في الجانب السياحي.

. مقاول لم يتلقى معلومات اجتماعية حول السياحة من خلال تنشئته الاجتماعية والمهنية، بل حصل عليها من عمله في أنشطة تخدم نشاط السياحة من جهة أولى، ومن احتكاكه اليومي بالسواح من جهة ثانية، وتأثره بالتغير الاجتماعي الذي أدى إلى إحلال قيمة السياحة كمفهوم جديد داخل قاموس

قيمه، كل هده العوامل وأخرى أكسبته فكر مقاولاتي في المجال السياحي. (لونيسي و عواج، 2020، صفحة 479)

وباعتبار أن عملية الصيد تتميز بمحدودية العدد فان المؤسسة تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمصغرة وبالأخص ضمن الحرف ذات الطابع التقليدي. كذلك السياحة والنقل تندرج ضمن قطاع الخدمات الذي لا يتطلب يد عاملة كثيرة ولا رأسمال كبير مما يدعم اندراج مؤسسة الصيد السياحي ضمن المؤسسات الصغيرة.

وللتحديد أكثر يجب التمييز بين المؤسسة الصغيرة والمقاولة كما يلي : (غردي، 2018/2017، صفحة 7)

2.3. 1 **نقاط الاتفاق**

- كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية.

- كلاهما له نسبة مخاطرة.

- منشؤوهما يتوقعون ربح من وراء إنشائهما .

- قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع ، في ظل عدم تطويرها.

2.3. 2: **نقاط الاختلاف**

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .

- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق

- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها - مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية .

- تتميز المقاولاتية بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

2.3. 3: **أشكال المقاولة التي تندرج ضمنها مقاولة الصيد السياحي**

نشاط الصيد السياحي يعتبر مقاولة لانفراد الصياد بحرية اتخاذ القرار وتسيير مؤسسته واعتبار النشاط ابتكار للمحافظة على البيئة واستغلال امثل للموارد. وكذلك يحقق منافع اجتماعية لأصحابه وللدولة ككل. ومن خلال ما سبق يمكن إدراج مقاولة الصيد السياحي ضمن احد الأشكال التالية:

أ:**المقاولة الخضراء**: (الوكالة، صفحة 21)

مقاولة خضراء أو مؤسسة خضراء هي شركة تحترم البيئة تقوم بتسويق الحلول (منتجات، خدمات)...تهدف بوضوح إلى منع أو تقليل أو قياس تأثير الأنشطة البشرية على البيئة.

يغطي هذا التعريف الشركات العاملة في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والحرفية، بطريقة شاملة مع مجموعة واسعة من الصفقات. يتم وضع شركة بيئية على جانب توريد السلع والخدمات البيئية. ومن أمثلة ذلك شركات إعادة التدوير،الطاقات المتجددة قياس جودة الهواء،ومعالجة النفايات والماء.

ب: المؤسسة الناشئة

هي مؤسسة صغيرة أو متوسطة مسيرها مقاول تتميز بسرعة نموها مقارنة بأي مؤسسة صغيرة أخرى وجلبها المكثف للتكنولوجيا الحديثة التي تصب مباشرة في إحداث طفرة في نموها.وبالتالي خلق العدد الأكبر من مناصب العمل،تحقيق تنمية محلية ،تنوع اقتصادي،جلب عملة صعبة،..

ج: المقاولة الاجتماعية

استمدت هذه التسمية من دورها الاجتماعي الفعال. فالمقاولة الاجتماعية هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق ربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دور اقتصادي مهم في أي دولة، إلا أنه لها دور اجتماعي جد مهم أيضا، إذ المقاولة مؤسسة اقتصادية، اجتماعية ومالية مستقلة بذاتها، يمكن اعتبارها العمود الفقري لكل مجتمع من خلال:

- محاربة البطالة من خلال الدعم المباشر وغير المباشر لهذه الشريحة.
- خلق مناصب عمل عبر كل مؤسسة صغيرة تتطلب عمال جدد مع كل مرحلة من تطورها.
- جذب المدخرات الصغيرة.
- احتواء الاقتصاد غير الرسمي.
- تمكين المرأة وتفعيل دور المرأة الماكثة بالبيت عبر كل القروض والتسهيلات المقدمة لهذه الفئة.

ومنه يمكن تعريف مقاولة الصيد البحري السياحي بأنه «نقل المسافرين على متن سفن مجهزة للقيام بالصيد البحري أو سفن تربية المائيات، باعتباره نشاطا تكميليا للنزهة من أجل اكتشاف مهنة البحار الصياد أو مربي المائيات" (مديرية، 2017، صفحة 1)

4. جاهزية قطاعات الدولة لدعم نمو الصيد السياحي بالجزائر

يعود إيداع أول ملف لدى الوزارات المعنية للدراسة لطلب والي ولاية جيجل سنة 2015 بعد أشغال تحضيرية بين مديرية الصيد البحري لولاية جيجل و الحظيرة الوطنية لتازة، حراس السواحل، مديرية السياحة ... في إطار تنمية السياحة البيئية ، حيث كان نشاط سياحة الصيد البحري من مطالب الصيادين أنفسهم بولاية جيجل سنة 2012 منذ المصادقة على مشروع إنشاء أول محمية بحرية و خلق نشاطات بديلة لحماية التنوع البيولوجي البحري مع إعادة تأهيل المخزون

السمكي الذي يعرف انخفاض ملحوظ في السنوات الأخيرة. (الحضيرة، 2016)

1.4. قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

يمثل نشاط الصيد البحري السياحي إحدى الأولويات التي حددتها الأطراف المعنية في إطار مبادرة "الأمل الأزرق" تحت إشراف منظمة الفاو، حيث يعد نشاط السياحة البحرية جزءا مكملاً لأنشطة الصيد البحري التقليدي ، الذي يمكن أن يكون مصدراً بديلاً للدخل للصيادين وأسرهم وغيرهم من المجتمعات التي تمارس الصيد البحري ، وكذلك تعزيز التنوع الاقتصادي المحلي في المنطقة من خلال خلق فرص جديدة للشغل من جهة ، و تعزيز الدور الاجتماعي والثقافي والمهني للصيادين وإشراك النساء والشباب في هذه الديناميكية من جهة أخرى .فضلا عن ذلك يهدف هذا النشاط إلى الحفاظ على المخزون السمكي البحري و زيادة الوعي العام للحفاظ على البيئة البحرية والتسيير الحسن لها و لاسيما حماية التنوع البيولوجي البحري. (المديرية العامة، صفحة 1) . وفي ما يلي أهم أرقام القطاع من إنتاج وصادرات وواردات.

جدول رقم(1):المؤشرات العامة لقطاع الصيد وتربية المائيات2017/2018

التعيين		2017	2018	نسبة النمو 2017/2018
الانتاج الكلي/طن		108 300	120 354	11.13
تربية المائيات/طن		4 200	5 100	21.43
الصيد		5 500	5 617	2.13
تسجيل البحارة		53 921	56 206	4.24
المجتمع البحري		103 800	115 672	11.44
الصادرات	الحجم/طن	1 670	4158.5	149.01
	القيمة/ مليون دولار	7.36	12.37	68.07
الواردات	الحجم/طن	40 307	30862.5	23.43-
	القيمة/ مليون دولار	121.80	99.52	18.29-
رقم الأعمال (قيمة الإنتاج)/مليون دج		59 901	69 226	15.57

المصدر: المديرية العامة للصيد البحري، 2019.

يظهر الجدول نسبة النمو الايجابية للإنتاج عامة للقطاع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.إذ يلاحظ القفزة النوعية لقطاع تربية المائيات (بنسبة 21.43 بالمائة) مقارنة بالصيد.في حين في سنوات قليلة ماضية لم يكون هذا النشاط يذكر حتى وكانت الدولة تعول بقوة على الصيد عامة والصيد في أعالي البحار خاصة. وفي نفس السياق،قامت الوزارة الوصية ببذل مجهودات ملحوظة ترجمت من خلال مجموعة اجتماعات وملتقيات تصب في صالح نشاط الصيد السياحي كان أبرزها:

■ عقد ورشة عمل شارك فيها إطارات بالمديرية العامة للصيد البحري و تربية المائيات و ممثلو منظمة الأغذية والزراعة ،إلى جانب ممثلي الوزارات المعنية على غرار وزارة الأشغال العمومية والنقل ووزارة السياحة والصناعات التقليدية وغيرهم من المنظمات غير الحكومية والمهنيين والخبراء والأكاديميين...، بهدف معالجة السياق القانوني و كذا جوانبه الاجتماعية والاقتصادية قصد تحقيق الممارسة المشروعة لهذا النشاط استنادا إلى معارف و خبرات الدول الأخرى، و انطلاقا من النماذج الحالية والناشئة .

إلى جانب محاولة رفع كل العراقيل المرتبطة بممارسة هذا النشاط الترفيهي وانخراط الصيادين ، عملا بالنصوص التنظيمية المنصوص عليها (المرسوم التنفيذي 16-203 المؤرخ في 25 جوان 2016 ، الذي يحدد الشروط والأحكام المتعلقة وإجراءات المتخذة لممارسة النقل البحري الحضري وأنشطة القوارب الترفيهية).

أثمرت هذه الورشة عن اقتراح ترقية السياحة في منطقة "قوراية "كمنطقة دراسة بولاية بجاية.

■ وعيا من الحكومة بأهمية منطقة "جيجل" في تفعيل الاستثمارات في نشاط الصيد والسياحة البحرية نظرا للإمكانيات التي تملكها المنطقة وتؤهلها للنهوض بهكذا نشاط، خاصة في إطار التوجه الجديد للدولة لتنويع الاقتصاد كبديل للمحروقات بعد انهيار سعر البترول.

تم سنة 2017 تنفيذ أولى تجارب صيد النزهة، وانطلاق النشاط السياحي البحري في الجزائر، حيث تلقت مديرية الصيد البحري بولاية جيجل 4 طلبات للاستثمار في هذا النشاط، مشروعين على مستوى ميناء "**زيامة منصورية**" ومشروعين بميناء "**بوالديس**" بعاصمة ولاية جيجل.

■ تفعيل **سفن المطاعم**، وتم ذلك بتاريخ 01 أوت 2016 بميناء "الجميلة" بمحافظة الجزائر العاصمة أين تم استلام أول "سفينة مطعم" . (ايكو، 2017، صفحة 1)

■ عقد أيام دراسية عبر مختلف ولايات الوطن تم من خلالها شرح محتوى المرسوم التنفيذي رقم 16-203 المؤرخ في 25 جويلية 2016 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاطات النقل البحري الحضري والنزهة البحرية، وتحسيس الصيادين المهنيين بهذا المرسوم الجديد لتثمين موارد الثروة السمكية، ونشاط الصيد البحري السياحي، إضافة إلى شرح وإيضاح الشروط لممارسة النشاط من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، إذ يجب أن تكون ممارسة نشاط الصيد البحري السياحي متزامنة مع النشاط العادي للصيد المهني، ويمارس على متن سفن الصيد الاحترافية التي يتجاوز طولها ستة أمتار، ويرخص بالنشاط في فترة النهار فقط.

■ تشكيل لجان مصغرة لتحديد طرق الترويج لهذا النوع من النشاط والعمل على تفعيل مهام اللجان الجهوية المكلفة

بدراسة طلبات رخص الاستغلال في هذا النوع من النشاطات السياحية البحرية، لتثمين الاستثمار داخل الموانئ والمساهمة في التنمية المستدامة.

4. 2. قطاع السياحة والصناعة التقليدية وتحويل مزارع تربية المائيات إلى السياحة المائية

عمل القطاع السياحي على النهوض بنشاط الصيد السياحي من خلال مجموعة اتفاقيات مشتركة تهدف لتوحيد الجهود بين أربعة وزارات تمثلت في السياحة،الصيد البحري،الفلاحة والغابات ولعل ابرز الاتفاقيات التي تمت ،كانت اتفاقية التعاون التي أبرمت بين كل من مديري الصيد البحري والموارد الصيدية لجيجل ومديرية السياحة والصناعات التقليدية ومديرية الفلاحة لنفس الولاية،أين تم العمل على ترقية برنامج شراكة وتحقيق تنمية مستدامة شاملة في المجال الفلاحي وتربية المائيات.

كما سطرت الاتفاقية مجموعة آليات تعمل على جعل نشاط الصيد البحري منتوج سياحي والترويج له، مما سيسمح بالتنويع بالولاية (مقر الاتفاقية) وخلق ثروة من خلال ذلك.

كما شملت الاتفاقية محاور مهمة تمثلت في تسهيل إنشاء مناطق نشاطات الصيد البحري تربية المائيات والصيد البحري، بإزالة كل العراقيل الممكنة، بالإضافة إلى تجسيد إدماج الاقتصادي والسياحي، من خلال إنشاء مزارع تربية الأسماك والبلح في الأقفاص العائمة وفتحها للزوار والسياح، أين يتمّ السماح لهم بتذوّق المنتوج والبيع المباشر للزائرين، بغرض تحويل المزارع إلى مقصد سياحي بالدرجة الأولى. وتطوير النشاط الصيد البحري السياحي، يؤدي بالضرورة التنسيق بين القطاعين عن طريق إدماج الوكالات السياحية والغرف.

■ بالنسبة لوزارة الموارد المائية تم العمل على خلق نشاط سياحي مدمج عبر السدود، لتشجيع السياحة الجبلية عبر الصيد القاري، وجعل الصيد القاري عبر السدود أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، بخلق مواقع وفضاءات لبيع سمك السدود، خصوصا عند الرحلات المبرمجة وكذا الاستفادة من التكوينات في مجال الطبخ بالأسماك العذبة والذي استفادت منه العديد من النساء المقيمات بجوار السدود، بإعداد أطباق تقليدية خلال الرحلات المبرمجة.

■ عقد اجتماعات تنسيقية مع مديريات المصالح الفلاحية (عبر مختلف ولايات الوطن) لإعداد قوائم الفلاحين الراغبين في التكوين في مجال التربية السمكية المدمجة مع الفلاحة . وتوعيتهم بأهمية النشاط في زيادة نسبة خصوبة الأراضي الفلاحية باستعمال المياه الناتجة من هذه التربية في عملية السقي والاستفادة أيضا من الإنتاج السمكي وزيادة الوفرة من نوع آخر من الأسماك (أسماك المياه العذبة) في الأسواق المحلية.

■ تسطير خرجات ميدانية تستهدف الحلقة الأقوى في المناطق النائية وهي المرأة الريفية في إطار مرافقة النشاطات المكملة لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات،لتكوينهم في تخصص تحضير الأسماك المياه العذبة عملا ببرنامج الإدماج في سياسة استهلاك أسماك المياه العذبة وضمان الأمن الغذائي وأيضا خدمة للسياحة الجبلية عبر السدود كونها أصبحت وجهة سياحية بالدرجة الأولى. فالدور الفعّال المنتظر من المستفيدات من التكوين هو تطوير الشعبة وضمان الأمن الغذائي وتنويعه ووضعه في متناول كل فئات المجتمع بتسهيل تسويق هذا النوع من الأسماك. (الشعب، صفحة 1)

■ وفي إطار التعاون المشترك بين وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية و وزارة الفلاحة التنمية الريفية تم يوم 24 أوت 2020 توقيع اتفاقية تأمين وشراكة بين الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وستسمح هذه الاتفاقية بمرافقة مهني القطاع عن طريق توفير منتجات تأمينية تتماشى وخصوصيات نشاطهم، ومن شأن هذه الاتفاقية ضمان حماية المهنيين من الأخطار المهنية والتعويض عن الأضرار التي تلحقهم خلال أداء نشاطهم مع توفير المرافقة التقنية والإرشاد خلال مسارهم المهني. (الوكالة، 2020، صفحة 11)

أما بخصوص تطور تعداد حرفي الصناعة التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة التي تعتبر من أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر لتشجيع المقاولاتية وإعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، فتشير الإحصائيات أنه انطلاقا من سنة 2001 عرف تعداد هذه المؤسسات الخاصة تطورا ملحوظا، أي بعد صدور القانون التوجيهي سنة 2001 الذي سمح بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع، وتذليل الصعوبات التي تواجه المقاولاتية، فخلال سنة2019 تم إحصاء 339 193 1 مؤسسة مقارنة مع 348 245 مؤسسة سنة 2001، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): **تطور تعداد حرفي الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة** (2015-2019)

طبيعة المؤسسات	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة	895 716	339 780	1074236	1141602	918 542
المؤسسات العامة	532	438	267	261	243
الصناعة التقليدية	217 142	233298	242322	260652	274 554
المجموع	934 569	014 1 075	1074503	1141863	193 339 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم لسنوات مختلفة.

وتتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث تتركز في قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من النصف(54.67%)، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 28,32%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15,44%، وذلك يرجع لتفضيل المستثمرين لقطاع الخدمات باعتباره قطاعا مربحا غير مكلف بالنسبة للقطاعات الأخرى، أما قطاع الأشغال العمومية فيرجع لكثرة الصفقات والمشاريع والبرامج العمومية فيه كبرامج السكنات، أما قطاع الصناعات التحويلية فيعود للمنتجات الاستهلاكية ذات الطلب العالي كالمصبرات والعصائر.

الصناعة التقليدية التي تضم حرفي الصيد عرفت نمو مستمر متصاعد على مر السنوات الستة السابقة. وهي الفترة التي عرفت اهتمام ورعاية قوية من طرف الدولة ترجمت من خلال تفعيل أنظمة التامين الاجتماعي (الصندوق الوطني لتامين العمال غير الإجراء).

3.4. أثر نشاط الصيد السياحي على قطاعي السياحة و الصيد البحري في الجزائر

يعتبر نشاط الصيد السياحي من الأنشطة المعول عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " SDAT 2025" لزيادة جاذبية الأقاليم السياحية وتنمية القطاع السياحي فيها، إلا أن هدا النشاط أدى إلى خلق صراعات وتضارب في المصالح بين القطاعي السياحة من جهة و قطاع الصيد البحري من جهة أخرى.

كما تعتبر إجازة الصيد السياحي في الجزائر شخصية ولا يمكن التنازل عنها وتسلم لكل طالب من طرف الإدارة المختصة إقليميا بطلب من وكالة السياحة والأسفار المعنية،(بوسالم، قدري، و بن دهيبة، 2015، صفحة 168). هده الأخيرة تعتبر المسؤول الأول عن تنظيم رحلات الصيد السياحي في الجزائر.

5. خاتمة

من خلال دراسة موضوع مقاولة الصيد السياحي، تبين لنا مدى أهمية هذا النوع من المقاولة، خاصة في ظل الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر. والقدرات الطبيعية الكامنة التي تنتظر من يثمنها ويستغلها ويرعاها، بحيث يعتبر نشاط الصيد السياحي رافدا من روافد الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى الدور الحيوي المناط به، خاصة في ما يخص تحقيق الأمن الغدائي واستحداث مناصب الشغل والعمل على توفير الظروف المناسبة للاستثمار الوطني والأجنبي بما لا يتعارض مع الاستغلال العقلاني والمستديم للثروة الصيدية،

ومما سبق تم التوصل من خلال هده الدراسة إلى النتائج التالية:

■ مؤسسة نشاط الصيد السياحي يعتبر مقاولة لاحتوائه على مجموعة من خصائصها أبرزها التجديد والتحسين المستمر لخدمة السياحة.

■ قيام مقاولة صيد بحري ينشئ تلقائيا مقاولة خضراء،اجتماعية ومؤسسة ناشئة.مما يخلق ويدعم التنوع الاقتصادي للمنطقة.

■ إن اتحاد مزايا كل من المقاولة ونشاط الصيد السياحي سيؤدي لقفزة نوعين في مجال فك العزلة عن المناطق الريفية وتثمين ثرواتها وتحقيق تنمية مستدامة.

■ صدور مرسوم واحد فقط يصف النقل الترفيهي والسياحي في جويلة 2016، يعتبر هدم كل الثروات التي تمتلكها بلادنا في المجال. في حين دول الجوار خصصت وكالة متخصصة في الصيد السياحي ومن سنوات.

■ النمو الملاحظ لنشاط تربية المائيات مقارنة بالصيد البحري يعطى إشارة واضحة لقدرة على احتواء وتطوير نشاط السياحة المائية ككل.

■ نشاط الصيد السياحي نشاط لا يقتصر على قطاع الصيد البحري والسياحة (كما يترجمه الواقع) وإنما قطاع حساس كقطاع الموارد المائية معبرا من خلال طاقة السدود التي تمتلكها الجزائر التي يمكن تسخيرها في بعث السياحة من خلال الأقفاص وتربية المائيات ككل.

■ رغم المجهودات المبذولة ،يبقى الاهتمام بنشاط الصيد السياحي بالجزائر بعيد كل البعد عن مستواه.

■ يعتبر نشاط الصيد السياحي من الأنشطة المعول عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 ، إلا أن هدا النشاط سيؤدي إلى خلق صراعات جديدة على كل من الموارد الصيدية والفضاء البحري.

تضارب المصالح

تعلن المؤلفة أنه ليس لديها تضارب في المصالح.

ـ المصادر والمراجع

amina Omrane, و autres. (بلا تاريخ). Les compétences entrepreneuriales et le processus entrepreneurial : une approche dynamique.

gedeon, s. (2010). What is Entrepreneurship?

JAZIRI, R. (2009). une vision renouvelee des paradigmes de l'entrepreneuriat;vers une reconfiguration de la recherche en entrepreneuriat. colloque International sur "Enterpreneuriat et Entreprise: nouveaux enjeux etnouveau defis. Gafsa.

ابو بكر بوسالم، صلاح الدين قدري، و محمد بن دهيبة. (2015). اثر النشاط السياحي على التنمية المستدامة للاقاليم السياحية الجزائرية، دراسة تقييمة للقانون المنظم لنشاط الوكالات السياحية، القانون رقم 06/99. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، الصفحات 165-173.

الحضيرة الوطنية لتازة. (2016). اطلاق اول الخرجات في سياحة الصيد البحري».

الشعب اولاين. (بلا تاريخ). تحويل مزارع تربية المائيات إلى مقصد سياحي. تاريخ الاسترداد 14 11، 2020، من http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%A7

الوكالة الوطنية للتنمية المستدامة. (اكتوبر، 2020). تسهيلات لفائدة مهني

الصيد البحري في مجال الضمان الاجتماعي تتماشى مع خصوصيات المهنة. مجلة التنمية المستدامة ، الصفحات 1-78.

.الوكالة الوطنية للنفايات. (بلا تاريخ). دليل انشاء المؤسسات. تاريخ الاسترداد 14 04، 2020، من www.and.dz

.ايكو الجيريا. (60 09، 2017). دخول أول سفينة مطعم الخدمة. تاريخ الاسترداد 14 11، 2019، من https://www.eco-algeria.com/node/1470

. ريم لونيسي، و طهيرة عواج. (2020). واقع علاقات العمل في المقاولات السياحية في الجوائر:" الوكالة السياحية نمودجا". المجلة الجزائرية للامن الانساني ، الصفحات 471-491.

. زواقي مصطفى. (2019). النظام القانوني لوكالات السياحة والاسفار في التشريع الجزائري. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، الصفحات 240 259-.

. سعد الدين خليل عبد الله. (2000). ادارة مراكز التدريب. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

. صلاح الدين قدري، و سعيد شوقي شكور. (2016). السياحة الساحلية واستهلاك الحياة البحرية في الجزائر، دراسة تقييمية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025. مجلة العلوم الانسانية ، الصفحات 431-439.

. غردي. (2018/2017). محاضرات في مقياس المقاولاتية. (صفحة 7). جامعة البليدة.

. للصيد البحري وتربية المائيات المديرية العامة. (بلا تاريخ). ورشة عمل حول الصيد البحري السياحي، نحو تنمية وتنويع أنشطة الصيد المهنية، -DGPA FAO. تاريخ الاسترداد 14 11، 2019، من http://madrp.gov.dz/2019/dgpaar/11/08/

. محمد سعد عبد الرسول. (1998). الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي. مصر: مجموعة النيل العربية.

. محمد سعد عبد الرسول. (1998). الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي. القاهرة: المكتب العلمي للنشر والتوزيع.

. مديرية الصيد البحري. (2017). تاريخ الاسترداد 14 04، 2019، من https://: (www.djazairess.com/echchaab/86707

ـ كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المؤلف هاجر بوزيان الرحماني، (2022)، مقاولة الصيد السياحي في الجزائر-واقع ورهانات-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص،ص: 199 -207.